

## عرونس يطلب من غرفة التجارة السورية الإيرانية تطوير قطاع التصدير وترميم المعامل درويش: ملقى اقتصادي بين البلدين خلال الشهر القادم ومعرضان للمنتجات السورية في إيران على مدار العام

إهنا غانم



تركز لقاء رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرونس مع مجلس إدارة غرفة التجارة السورية الإيرانية المشتركة على تعزيز العلاقات الاقتصادية بين سورية وإيران وزيادة التبادل التجاري وتوسيع الاستثمارات المشتركة التي من شأنها دعم الاقتصاد الوطني وتوفير متطلبات التنمية الاقتصادية. وخلال الاجتماع أكد عرونس ضرورة تطوير آلية عمل الغرفة لتكون قادرة على المشاركة بعملية إعادة الإعمار وتطوير قطاع التصدير خصوصاً ما يتعلق بتصدير المنتجات السورية المرغوب فيها في الأسواق الإيرانية التي يأتي في مقدمتها زيت الزيتون، مشدداً على أهمية مقاضاة المنتجات بين البلدين بما يسهم في الحصول على حصة السوق المحلية من المواد الأساسية ومستلزمات القطاع الصحي في مجال التصدي لوباء كورونا.

وتعاونت الطروحات ضرورية تطوير مكتب الزيتون لتنظيم قطاع زيت الزيتون في سورية وتقديم الدعم اللازم لتعزيز الاستثمار ومعالجة بعض القيود الاقتصادية والتجارية في زيادة التجارة البينية والنهوض بمستوى العلاقات الاقتصادية بين سورية وإيران. إلى أسواق البلدين بما يسهم في مواجهة الحصار الاقتصادي المفروض على الشعبين الصديقين. وجدد عرونس تأكيد الدور المهم للعلاقات الاقتصادية والتجارية في زيادة التجارة البينية والنهوض بمستوى العلاقات الاقتصادية بين سورية وإيران. وأكد عرونس أهمية لجنة مواصفات ومقاييس البضائع المتبادلة، إضافة إلى

على حل كل المعوقات التي تعترض كلا الجانبين. درويش أكد أن غرفة التجارة السورية الإيرانية لديها أهداف يتم العمل عليها تتمثل بضرورة توطيد العلاقات مع رجال الأعمال الإيرانيين مشيراً إلى أنه يتم التحضير للملتقى الاقتصادي خلال الشهر القادم بين البلدين لإقامة الاستثمارات في سورية ولاسيما في مرحلة إعادة الإعمار لتكون الغرفة هي الفاعلة في تشبيك هذه الاستثمارات بين سورية وإيران، ولفت درويش إلى أنه يتم التحضير لإقامة معرضين للمنتجات السورية في طهران على مدار عام كامل في كل المدن الإيرانية وبالوقت نفسه سيتم عرض المنتجات الإيرانية في سورية ولاسيما في المناطق الحرة.. وأضاف درويش إنه وسهولة تبادل المنتجات لابد من أن يكون هناك شركة قابضة سورية إيرانية قوية لدعم الاقتصاد بين البلدين تتضمن إنشاء بنك مشترك وشركة تأمين وشركة نقل وغيرها.. وحول موضوع مقاضاة المنتجات بين البلدين قال: يتم العمل على الدخول في السوق الإيرانية للتخفيف من الأعباء الاقتصادية والاعتماد على مقاضاة البضائع المطلوبة أمر أساسي لكلا البلدين وسككون هناك دراسة للأسواق لمعرفة ما المنتجات المطلوبة في كلا البلدين؟

إقامة بنك سوري إيراني مشترك لتتم خلاله المعاملات النقدية الخاصة بالتبادل التجاري. رئيس غرفة التجارة السورية الإيرانية المشتركة فهد درويش أكد في تصريح خاص لـ«الوطن» أهمية الاجتماع لتقوية العلاقات الاقتصادية بين البلدين والعمل

عبارة سترها كثيراً «غير معدة للبيع والاستهلاك»

## شعب لـ«الوطن»: قرار حظر التعامل بالمواد المنتهية الصلاحية للحفاظ على صحة المستهلك



الخطيب لـ«الوطن»: ظهرت هذه الحالات في المناطق التي كانت خارج السيطرة

على الأكثر ليتم إتلافها بإشراف جهاز حماية المستهلك. وأوضح معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شعب لـ«الوطن» أن سبب صدور هذا القرار هو ارتفاع حالات عرض وبيع المنتهية الصلاحية والمخالفة للمواصفات أياً كان نوعها وأنه يجب على أصحاب الفعاليات التجارية منتجين ومستوردين وبياعة جملة ونصف جملة ومفرق تجمع المواد والسلع المرتجعة بسبب انتهاء صلاحيتها أو فسادها في مكان خاص غير معد للعرض، والبيع ضمن المنشأة أو المحل، وتدوين عبارة أنها مواد غير معدة للبيع والاستهلاك ولها قيد الإزالة، وإعلام مديرية التجارة الداخلية المعنية بالكميات المعدة للإتلاف خلال ١٥ يوماً

٢٠٠ طن يومياً من الحمضيات السورية إلى العالم  
الفلاح يبيع البصل بـ٢٠٠ ليرة  
وكلفة نقله إلى دمشق ٢٠٠ ليرة

إيسرى ديب

قال عضو لجنة سوق الهال أسامة قزوين: إن كميات الحمضيات التي تصدر يومياً من سوق الهال إلى دول الخليج والعراق وعبر البحر إلى روسيا كما يعتقد تصل إلى ٢٠٠ طن، وأن التصدير ساهم في تحقيق بعض الأرباح للمنتجين الذين عانوا سنوات طويلة من الخسائر الكبيرة بسبب صعوبة التسويق. وأضاف قزوين: إن المشكلة الأساسية لهذا الموسم هي في أسعار البصل الذي يعد مادة رئيسية ومطلوبة كثيراً لكل الأسر السورية من أغنياء وفقراء، لكن المشكلة أنها تصل إلى سوق الهال بأسعار مرتفعة تتراوح بين ٥٠٠-٥٠٠ ليرة للكيلو، إذ إن مادة البصل تأتي من منطقة الباب في حلب بترك يصل إلى ٢٠٠ ليرة للكيلو، لكن تكاليف وأتوات نقلها من تلك المنطقة إلى دمشق تفوق تكاليف شرائها من المنتج وتصل إلى ٣٠٠ ليرة لكل كيلو بدل أن تكون لا تتجاوز ٥٠ ليرة، وهذه تضاف إلى كلفة شرائها من المنتج، وكذلك الحال مع مادة الكوسا التي تصل تكاليف نقلها على الكيلو غرام إلى ٣٠٠ ليرة أيضاً.

وبين قزوين أيضاً أن نصف الإنتاج من البندورة البلاستيكية والخضار يصدر إلى دول الخليج والعراق وليتأين يومياً، ويرى قزوين أنه لا ضرر من تقدير المستهلكين لواقع المنتجين الزراعيين الذين عانوا لسنوات من خسائر متلاحقة نتيجة إغلاق أسواق التصدير في وجه منتجاتهم، وأن خسارة المنتج مع الزمن ستتمسك على خسارة المستهلك عندما يحجم عن الزراعة، وأن التكاليف مرتفعة كثيراً، الأمر الذي يجعل سعر الكيلو مرتفعاً على المستهلك المحلي على عكس سعر الكيلو للتصدير. وبين قزوين أن البطاطا لا تصدر حالياً لأنها تتميز بقشرة رقيقة تحول دون إمكانية تصدير إنتاج هذه العروة «التشرينية»، وأن كميات الإنتاج تكفي حاجة السوق. وعن المواد التي يتم استيرادها قال عضو لجنة سوق الهال إن الموز هو المادة الوحيدة التي تدخل إلى سورية، وأنه يأتي يومياً ٢٠٠ طن موز لبناني، بسعر يتراوح بين ١٠٠٠-١٢٠٠ ليرة، وهذه المادة يتم تخميرها في برادات خاصة ريثما تصبح جاهزة للاستهلاك.

تراجع في طلبات القروض لغايات التأسيس

## ٣,٧ مليارات ليرة قدمها الصناعي قروضاً لزبائنه مدير عام المصرف: نتجه للتوسع في منح التسهيلات الائتمانية

عبد الهادي شباط



أظهر تقرير للمصرف الصناعي حصلت «الوطن» على نسخة منه أن إجمالي عدد القروض الممنوحة في العام الماضي ٢٠٢٠ نحو ٣٠٤ قروض بقيمة ٣,٧ مليارات ليرة وتوزعت هذه القروض على رأس المال الثابت وقروض التأسيس والتوسيع وشراء الآلات إضافة إلى القروض التنموية والمهن العلمية والقروض السكنية للعاملين في المصرف، على حين بلغ حجم الودائع لدى المصرف نحو ٧٩ مليار ليرة موزعة بين القطاعات الخاص العام والمشارك والحرف والتعاونة، وأن رأسمال المصرف الصناعي بحدود ٧ مليارات ليرة، ونسبة السيولة نحو ٧٤,٧ بالمئة.

فكان إجمالي التوظفات لدى المصرف نحو ٢٢,٤ مليار ليرة، وكثلة الديون المتعثرة ٣٢ مليار ليرة منها ١٣,٥ مليار ليرة هي أصل الدين والباقي فوائد، على حين بلغت التحصيلات من الديون المتعثرة نحو ٤,٥ مليارات ليرة حتى نهاية العام الماضي والتحصيلات من الديون النظامية نحو ملياري ليرة. إضافة إلى أن هناك تراجعاً في طلبات القروض الصناعية لغايات الإنشاء والتأسيس على حين معظم طلبات القروض التي ترد للمصرف تكون من أصحاب المهن رغم توافر السيولة الكافية لدى المصرف لمنح هذه القروض.

في تصريح لـ«الوطن» بين مدير عام المصرف الصناعي عمر سبيدي أن المصرف يتجه للتوسع في منح التسهيلات الائتمانية ويبحث في العديد من الخيارات، منها توسيع مساحة التعاون والتفاهات مع غرف الصناعة ودعم المشاريع الحيوية والاستثمارات بتحويلها مع التركيز على المشروعات الصناعية وفق المحددات والضوابط التي أقرها مجلس النقد والتسليف. فالمصرف يسعى لتنويع منتجاته المصرفية بما يتوافق مع الاحتياجات الحالية للسائمين وأصحاب الحرف والمهن العلمية، وحول الضمانات بين أن الضمانة ليست

في الأساس في منح القرض ولكنها تمثل حالة الأمان للمصرف عند منح القرض وكل طلب يقدم للمصرف تتم دراسته بشكل حقيقي والإطلاع على طبيعته والحاجة الفعلية له وطبيعة الجرد والقدرة على السداد والالتزام بدفع المستحقات للمصرف بعيداً عن الضمانة. كما تم وضع خطة لتطوير الجانب التقني ورصد الاعتماد اللازم لها بهدف أتمتة العمل في المصرف والاستغناء قدر المستطاع عن استخدام الورقيات وتقديم الخدمة بالسرعة والدقة المطلوبين للمتعاملين ومشروع استكمال عمليات الربط بين الإدارة العامة

والفروع. إضافة إلى أن المصرف يسعى لزيادة رأسماله ما يسمح له بتوسيع نشاطه ومنح التسهيلات الائتمانية، وتلبية احتياجات التمويل للمشاريع الصناعية وخاصة المتضررة منها والتي تحظى بمعاملة تمييزية من ناحية القروض والتسهيلات الائتمانية. ويشار إلى أن المصرف الصناعي منح العام قبل الماضي ٢٠١٩ نحو ٥٨ قرضاً صناعياً تجاوزت قيمتها ٢,٢ مليار ليرة ومنح ٢٣٥ قرضاً لحرف إنتاجية بقيمة ٣ مليارات ليرة و١١ قرضاً لفعاليات خدمية بقيمة ٨٥ مليار ليرة.

## سيرونيكس من صناعة التلفزيونات إلى صناعة منظمات الكهرباء نقاد المازوت يوقف بعض المعامل



إهنا غانم

أكد مدير عام المؤسسة العامة للصناعات الهندسية أسعد وردة في تصريح لـ«الوطن» أن هناك جملة من الصعوبات تعاني منها المؤسسة تتمثل في صعوبة تأمين المواد الأولية وارتفاع أسعارها بسبب عدم الشراء مباشرة من الشركات الصانعة بسبب المقاطعة والحظر المفروض على القطر العربي السوري ما يؤدي لارتفاع تكاليف الإنتاج. لافتاً إلى أن هناك صعوبة في تأمين القطع التبديلية بسبب الحظر وارتفاع أسعارها إن وجدت محلياً، إضافة إلى ارتفاع الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج، وصعوبة الشحن الداخلي وارتفاع أجور الشحن. كذلك انخفاض التوتر الكهربائي من الشبكة الرئيسية وانقطاعه أحياناً مما يتطلب تشغيل المولدات الاحتياطية إضافة إلى ارتفاع ديون القطاع العام وعدم قيام بعض مؤسسات القطاع العام بتسديد أرصدها رغم المراسلات العديدة. مع وجود نقص حاد في العمالة الفنية والخبرة لدى الشركات ويتم العمل على إجراء إعلانات لتأمين العمالة اللازمة.

واقترح مدير عام المؤسسة جملة من المعطيات التي يجب العمل عليها تتمثل بضرورة مساعدة شركة حديد حماة في تأمين كمية خردة لا تقل عن ١٠ آلاف طن شهرياً، والتأكيد على الترخف من اللجنة المختصة للمحروقات في محافظة حماة وزيادة عدد طلبات المازوت ورفعها من ٧ إلى ١٢ طلباً شهرياً كحد أدنى وهي حاجة معمل الصهر لإنتاج على وريدة واحدة مع العلم أن مخزون الشركة من مادة المازوت أوشك على النفاد الأمر الذي يؤدي إلى توقف المعمل عن الإنتاج. كما أكد وردة على إيجاد آلية للمعالجة والإغفاء من خلال مخاطبة الاتحاد العام للفلاحين وعطائه الضمانات اللازمة ورثي طلبها من أجل الحصول على الزيت لوظائفها. وبخصوص تسويق القطن للموسم الحالي أشار عماد إلى أن الكمية المسوقة من القطن هذا الموسم تعتبر كمية قليلة قياساً بفترة تسويق القطن ذاتها خلال المواسم الماضية، مبيّناً أن الرقم المسوق حتى تاريخه لا يتجاوز ١٥ ألف طن. وبين أن الكمية التي سوف من القطن الموسمي بحدود ٧٥ ألف طن وليس من المتوقع الوصول إلى هذه الكمية الموسم الحالي. وأشار إلى عدم وجود تسويق للقطن من الحسكة خلال الموسم الحالي إذ إن ملبشياً قسد لا تسمح للفلاحين في مناطق سيطرتها بتسليم محصولهم من القطن لمراكز الاستلام، مبيّناً أن التسويق يتم فقط من وقطع الغيار وعلى مدخلات الإنتاج السوري من المناطق الأمتة مثل حلب وحماة ودير الزور. ولفت إلى أن الكميات الأساسية والأكثر التي تسوق من القطن ويتم الاعتماد عليها كما جرت العادة موجودة في المناطق التي تحتلها العصابات الإيرانية.

بكل السبل الممكنة، لإيجاد الحل اللائم للشركات المتعثرة والمخوقفة، وتعزيز دور المؤسسة في تأمين كل طلبات القطاعين العام والخاص من خلال العمل على رفع الطاقات الإنتاجية بكل السبل الممكنة، وتوسيع وتطوير خطوط التوتر المنخفض وإحداث معمل لإنتاج حبيبات البلاستيك ودراسة إمكانية إحداث معمل لصهر عروص قضبان النحاس ومعمل لصهر وإنتاج قضبان الألنيوم في شركة كابلات دمشق. إضافة لذلك يتم العمل على إعادة تأهيل خط إنتاج كابلات المتوسط في شركة كابلات حلب. وبخصوص الإجراءات المتخذة لتنفيذ الخطط الاستثمارية والإنتاجية، ذكر التقرير أن أرباح شركة بطاريات حلب فقد ربحت ٢٦٨ مليون ليرة أما سيرونيكس فقد أتمت العمليات التصميمية لنصنيع منظم كهربائي باستطاعة ١٠ كيلوات وبمواصفات عالية جداً حيث تم إنتاج ١٣ منظم أرباحها نحو ١٣ مليار ليرة ولفترة نفسها، أما شركة بطاريات حلب فقد ربحت ٢٦٨ مليون ليرة أما سيرونيكس فقد أتمت العمليات التصميمية لنصنيع منظم كهربائي باستطاعة ١٠ كيلوات وبمواصفات عالية جداً حيث تم إنتاج ١٣ منظم كهربائياً أو توماتيك ونصف أو توماتيك. أما شركة الإنشاءات المعدنية فقد حققت أرباحاً بحدود ٣٦٦ مليون ليرة.